

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للالصليب الأحمر والهلال الأحمر



حركة تحقق مقاصدها

ديسمبر ٢٠٢١

عالم اليوم

في الباحات المدوية لمركز المؤتمرات الدولي في جنيف في ديسمبر ٢٠١٩ الماضي، لم يكن أحداً ليتوقع العالم المختلف تماماً الذي سنعيش في ظلّه في غضون أقل من ثلاثة أشهر. تجمّع في ذلك الحين أكثر من ٢٠٠٠ مندوب، جنباً إلى جنب، لاتخاذ قرارات بشأن مستقبل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة). وفي يناير ٢٠٢١، ترانا نعمل في عالم يعاني من جائحة لم يشهد معظمنا مثيلاً لها من قبل.

وفي ظل ظروف عصيبة تفاقمت بفعل عدم اليقين الذي يلف العالم وواقع الوضع الإنساني المستمر، ما هو موقف الحركة نفسها في هذا الوقت الحرج؟ وما هو دورنا في هذا العالم الذي تغيّر بشكل لم نكن لتصوره؟ كيف يمكننا أن نواصل التأثير في جدول الأعمال الإنساني الدولي؟ وربما الأهم من ذلك، كيف يمكننا ضمان قدرتنا على التكيف، والخضوع للمحاسبة، والتأثير بصورة إيجابية في الأشخاص الذين هم في أشد الحاجة إلى خدماتنا؟ لقد حان الوقت، أكثر من أي وقت مضى، لنثبت أننا لا نزال حركة قادرة على تحقيق مقاصدها.

لا شك في أنه كان لجائحة «كوفيد ١٩» آثار بعيدة المدى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك على الحركة وعلى إمكانية بيان تحضيرنا لاجتماع مجلس المندوبين القادم. وبينما لا تزال هناك بعض الشكوك حول شكل مجلس المندوبين المقبل وتوقيته، فمن الضروري أن نستعد بأفضل شكل ممكن لتحقيق الاستفادة القصوى من هذا التجمّع الفريد من نوعه، والتركيز على كيفية العمل معاً بمزيد من الكفاءة في مثل هذه الأوقات العصيبة.

حركتنا، أهدافنا

ليست الأسئلة المذكورة أعلاه بالجديدة تماماً، إذ تجربنا كل أزمة كبرى إلى تقييم أعمالنا وتأثيرنا. عندما ولدت فكرة الصليب الأحمر في سنة ١٨٥٩، كان التركيز - ولا يزال - منصباً على تخفيف المعاناة البشرية بطريقة إنسانية ومحيدة وغير متحيزة. وقد أنشئ ما أصبح يُسمى باللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) بهدف ضمان الحماية والمساعدة لضحايا النزاعات المسلحة والصراعات الداخلية. وكان الهدف الأولي للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) هو تحسين صحة الناس في البلدان التي عانت كثيراً خلال الحرب، وتعزيز الجمعيات الوطنية وتوحيدها من أجل الاضطلاع بأنشطة الصحة. وتؤدي الجمعيات الوطنية، بوصفها القوة الحيوية للحركة وبحكم وظيفتها، دوراً لا غنى عنه في الوقاية من الأمراض والنهوض بالصحة وتخفيف المعاناة البشرية. ولا يزال صدى هذه الأهداف الأصلية يتردد، ولا سيما في الظروف العالمية الحالية، وفي ظل التحديات الهائلة التي تواجهنا اليوم.

وعندما نطرح على أنفسنا السؤال التالي: «هل نحقق مقاصدنا؟»، يجب أن نتذكر هذه الأهداف الأصلية ونسأل عما إذا كنا لا نزال نمثل قوة رئيسية في تغيير حياة أكثر الفئات ضعفاً. لا يزال الناس يشككون صلب عمل الحركة، ولكن ما الذي يجعلنا شريكاً موثوقاً به للناس في جميع أنحاء العالم؟ كيف يمكننا أن نضمن تحقيق أقصى قدر من التأثير الجماعي؟ إن الطموح الرئيسي لاجتماع مجلس المندوبين القادم واجتماعاته اللاحقة هو معالجة هذه المسائل وضمان تحقيق تأثير إيجابي وجماعي ومستدام في الناس والمجتمعات الأكثر احتياجاً. ويوفر مجلس المندوبين

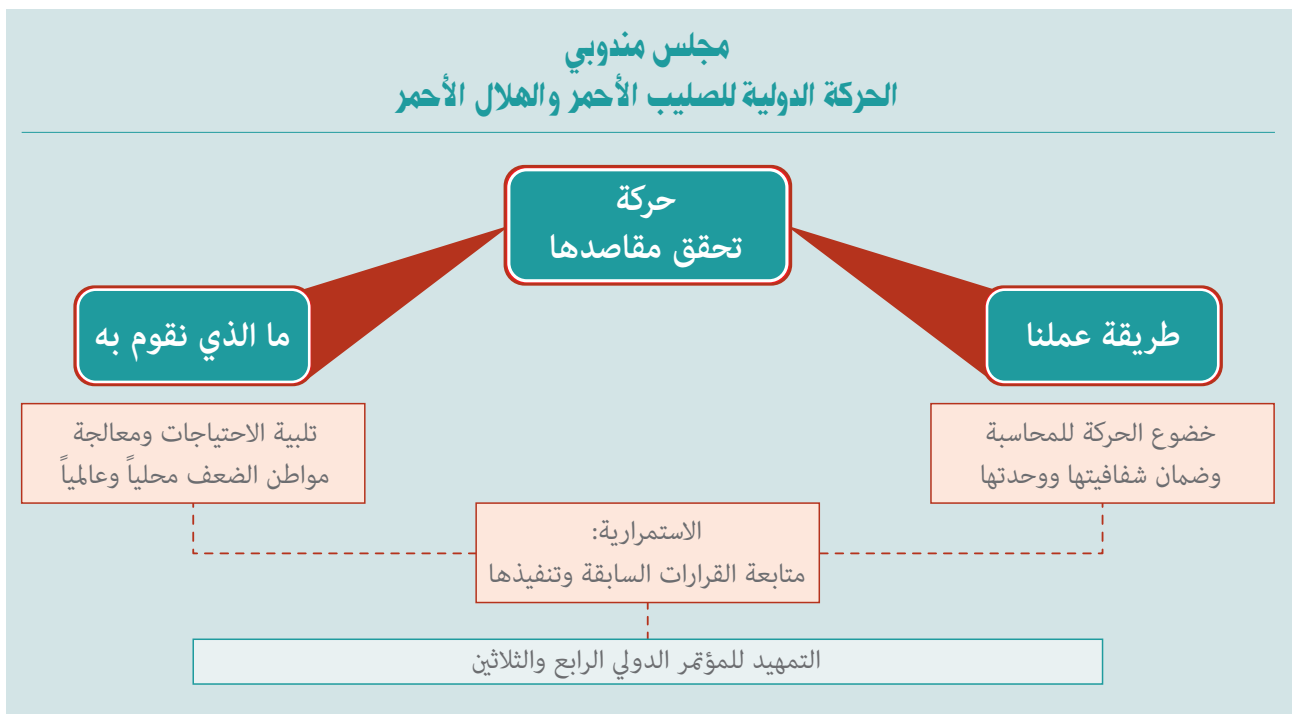
منصة لتحقيق هذا الطموح، من خلال تعزيز رسم مواقف الحركة وسياساتها واستراتيجياتها وممارساتها وتماسكها بشأن القضايا الإنسانية، وبالتالي تعزيز التعاون والتنسيق والثقة المتبادلة بين مكونات الحركة - وفي نهاية المطاف مع الأشخاص الذين نخدمهم.

إن النظر إلى مختلف القضايا من منظور كيفية تصرفنا، وكيفية تعزيز وحدة حركتنا واستدامتها، ومواصلة تلبية احتياجات أكثر الفئات ضعفاً، سيكون أمراً حاسماً في المناقشات التي ستدور في سنة ٢٠٢١. وتؤكد هذه العناصر أيضاً على السؤال الأهم وهو: هل نحن حركة تحقق مقاصدها في عالم اليوم؟ يمثل مجلس المندوبين لسنة ٢٠٢١ الوقت المناسب للالتقاء ولبيان وعي الحركة وقدرتها على التكيف وعلى معالجة أكثر القضايا المطروحة علينا إلحاحاً.

اجتماع مجلس المندوبين في سنة ٢٠٢١: الإطار والطموح

سيجتمع مجلس المندوبين لسنة ٢٠٢١ في وقت حرج، حيث (يؤمل) أن يخرج العالم من جائحة «كوفيد-١٩» العالمية. وخلال هذه المناسبة، سيكون من المهم بيان أهمية القضايا المطروحة للنقاش والقرارات المتخذة - والعودة دائماً إلى طموحنا بتحقيق مقاصدنا. لقد أخذت الأفكار وطموح تحقيق نتائج متوقعة تتبلور بالفعل - بما في ذلك القرارات المقترحة، أو استكشاف مواضيع مختلفة. ويجري أيضاً تطوير بعض هذه الأنشطة تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين في سنة ٢٠٢٣ والتفكير في المناقشات التي ستدور في الأيام السابقة لانعقاد الجمعية العامة للاتحاد الدولي.

يمثل الشكل التالي إطاراً مقترحاً لاجتماع مجلس المندوبين لسنة ٢٠٢١، ويضم مجالين رئيسيين من مجالات التركيز هما: ما نقوم به: معالجة الاحتياجات ومواطن الضعف العالمية والمحلية؛ وطريقة عملنا: خضوع الحركة للمحاسبة وتحقيق الشفافية والوحدة والاستدامة. ونورد، في ما يلي، بعض المضامين والأفكار الأولية لهذين المجالين؛ وسيضمن كل منهما مواضيع للاستكشاف ومواضيع تتطلب اتخاذ قرارات جديدة لتحديد مسار العمل للسنوات المقبلة. ويرتبط عدد من هذه المواضيع ارتباطاً وثيقاً بالمناقشات والقرارات التي اتخذت في اجتماعات مجلس المندوبين والمؤتمرات الدولية السابقة، مما يدل على «الاستمرارية» بين دورات الاجتماعات. ويبرز ذلك أيضاً الأهمية المستمرة لعمل الحركة في هذه المجالات وتحديد أولوياته. سيكون مجلس المندوبين معلماً رئيسياً في التمهيد للمؤتمر الدولي الرابع والثلاثين وفرصة لاستكشاف وتوليد واختبار الأفكار التي ستطرح في سنة ٢٠٢٣.



عملنا:

معالجة الاحتياجات ومواطن الضعف العالمية والمحلية

لقد هيمنت الآثار العالمية لجائحة «كوفيد ١٩» على العام الماضي. ولا شك في أنه لا يوجد أنسب من هذا الوقت لتعزيز نهج الحركة في التصدي للأوبئة والجوائح ودور الصليب الأحمر والهلال الأحمر في حالات الطوارئ الصحية الواسعة النطاق، وفي ضمان الاستفادة الآمنة من الرعاية الصحية وتقديمها في النزاعات المسلحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ. وفيما تتجاوز تداعيات جائحة «كوفيد ١٩» بكثير قطاع الصحة وتشمل آثاراً اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقاً بكثير، فلا شك في ما ألحقته من أضرار على العاملين الصحيين في جميع أنحاء العالم في مجموعة متنوعة من ظروف الطوارئ وغيرها من الظروف. ويمثل اجتماع مجلس المندوبين فرصة مناسبة لمناقشة وتقييم وتقدير ضخامة عمل الحركة في هذا المجال، بما في ذلك دور الموظفين والمتطوعين. كما أنه وقت مناسب لتحديد كيفية الاستفادة من الممارسات الجيدة والتحديات التي تواجهها، وأفضل طريقة لإبراز دور، وما نحتاج إليه لتسهيل عملنا، وما يمكن أن نبذله من جهود إضافية - حسب الوضع العالمي في ديسمبر ٢٠٢١.

وبينما استحوذت الجائحة على قسط كبير من عملنا، لم يظهر أي تراجع في مجالات عملنا الأخرى. وتواصل أزمة المناخ مقاومة الاحتياجات ومواطن الضعف العالمية والمحلية. وتسعى الحركة، في إطار جهودها الرامية إلى التصدي لهذا التحدي، إلى اعتماد ميثاق المناخ والبيئة في اجتماع مجلس المندوبين. ولن يؤدي هذا الميثاق إلى زيادة إجراءات التصدي لتغير المناخ داخل الحركة فحسب، بل سُلِّمهم أيضاً إحراز تقدم في أوساط العمل الإنساني الأوسع نطاقاً. ويجري إعداد هذا الميثاق استجابة للمستوى غير المسبوق من الاحتياجات الناجمة عن أزمة المناخ اليوم، وضرورة تحسين ممارستنا بشكل جماعي وضمان تجهيز النظام الإنساني واستعداده بشكل أفضل لمواجهة أزمة المناخ.

ولا تزال الحركة تواجه تحديات كبرى بسبب تدابير مكافحة الإرهاب وفرض العقوبات وأثرها على العمل الإنساني. ويجب أن يستمر الحوار حول هذه المسألة من أجل تحديد كيفية التصدي لها بشكل جماعي. وبالإضافة إلى ذلك، تُبذل جهود لوضع نهج شامل للحركة للتصدي للحرب في المدن يسعى إلى تحسين فهمنا المشترك لمشكلة حرب المدن، وحشد طاقات الحركة والدول والجهات الفاعلة الأخرى لإحداث تحول عميق في طريقة ممارسة الحرب في المدن وتعزيز استجابتنا العملية. كما سيُقتراح اعتماد خطة عمل جديدة في اجتماع مجلس المندوبين لمواصلة العمل من أجل القضاء على الأسلحة النووية.

ويجري أيضاً استكشاف نهج جديد بشأن الحماية ضمن الحركة. ونطمح أيضاً إلى التفكير معاً خلال سنة ٢٠٢١ في كيفية تحقيق وتعزيز التكامل في أعمالنا المتعلقة بالحماية واضفاء الشرعية على إطار حماية الحركة. وسيمثل اجتماع مجلس المندوبين فرصة لإجراء حوار مفيد حول مجالات عملنا الأساسية للتوصل إلى فهم مشترك للحماية وما تنوي الحركة تحقيقه بشكل جماعي في هذا المجال. ويمكن أن تتناول المناقشات أيضاً كيفية وضع نهج يتسم بالمرونة الكافية لتغطية مجمل عمل الحركة في مجال الحماية - وإمكانية اعتماد نهج جديد في ٢٠٢٣.

ومتابعةً لبيان الحركة بشأن المهاجرين وإنسانيتنا المشتركة الذي اعتُمد في سنة ٢٠١٩، نطمح إلى إضفاء طابع رسمي على استراتيجية الحركة بشأن الهجرة. ويتولى فريق قيادة الحركة المعني بالهجرة توجيه هذه العملية التي تهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء لوضع استراتيجية جديدة وعرضها على مجلس المندوبين في سنة ٢٠٢٣ لاعتمادها.

وأخيراً، يُقترح اغتنام هذه الفرصة لاستخدام اجتماع مجلس المندوبين كمرحلة استشارية رئيسية على الطريق نحو تبني نهج للحركة في مجال التعليم، في محاولة لتعزيز موقف الحركة الناشئة ومتابعة التعهدات التي قُطعت في الاجتماعات الدستورية السابقة. والغرض المنشود هو معالجة هذه المسألة من منظور تنفيذي وسياساتي، واستكشاف الخطوات التالية لمواصلة تلبية الاحتياجات الإنسانية في مجال التعليم بشكل جماعي في المؤتمر الدولي المقبل في سنة ٢٠٢٣.

طريقة عملنا:

خضوع الحركة للمحاسبة وضمان شفافتها ووحدتها واستدامتها

إن ضمان تأثيرنا الفعال وتلبية احتياجات أشد الفئات ضعفاً يبدأ بنا. ويبدأ الأمر بكيفية عملنا فردياً وجمعياً لتحقيق أفضل النتائج الإنسانية الممكنة. ويتمثل محور هذا النهج في ضمان تمتع الجمعيات الوطنية بالموارد والقدرات اللازمة لإنجازها، والتموضع كجهات فاعلة رئيسية في مجال العمل الإنساني، وتوفير استجابة سريعة لحالات الطوارئ المتعددة. ولا يزال الاستثمار في الجمعيات الوطنية يشكل مجالاً بالغ الأهمية للحركة لتحقيق مقاصدها، والاضطلاع بالمهمة التي يجب أن ننجزها. وسيمثل اجتماع مجلس المندوبين لسنة ٢٠٢١ فرصة حاسمة لتحديد كيفية مواصلة تعزيز استثمارنا في الجمعيات الوطنية، وبالتالي ضمان استدامة الحركة وتأثيرها.

كما سنناقش في اجتماع مجلس المندوبين لسنة ٢٠٢١ التقدم المحرز في تنفيذ بيان الحركة بشأن النزاهة الذي اعتمد في سنة ٢٠١٩، والتدابير التي تم اتخاذها منذ ذلك الوقت للحفاظ على أعلى معايير النزاهة والشفافية والمساءلة في عملنا بفضل أسس وآليات قوية.

وسيحين الوقت لتقييم ما أنجزناه في إطار عملية التأثير الجماعي المشتركة ومراجعة اتفاق إشبيلية وتدبيره التكميلية. وتسعى العملية الحالية التي يقودها كل من المدير العام للجنة الدولية والأمين العام للاتحاد الدولي، بدعم من أمانة مشتركة، إلى تحديد سبل تعزيز الأثر الجماعي للحركة على المتضررين. وقد رافق الاستجابة لجائحة «كوفيد-١٩» زخم في مجال التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، بما في ذلك توجيه نداءات منسقة بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي. وعلى مستوى التنسيق بين الحركة ومن خلال مبادرة تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة، شهدنا بالفعل إتاحة وفرة من الأدوات والمبادئ التوجيهية والدروس المستخلصة. وبالتعاون مع فريق استشاري من الجمعيات الوطنية، ستستمر المشاورات طوال سنة ٢٠٢١ لتحديد الكيفية التي يمكن بها للحركة أن تعمل معاً لتحقيق كامل إمكاناتها، واستخلاص الدروس من حالات الطوارئ الأخيرة مثل جائحة كوفيد-١٩.

وفي ما يتعلق بمفهوم «طريقة عملنا»، من المهم أن نتذكر أن الاتصالات تمثل عنصراً ضرورياً في عمل أي منظمة، بما في ذلك في قطاع العمل الإنساني. ولا يمكن ضمان وجود أي مؤسسة دون قسم اتصالات يتمتع بموارد مناسبة، سواء كانت داخلية أو خارجية أو تقليدية أو رقمية، ودون استراتيجية تدعم عملياتها. وفي سياق جائحة «كوفيد ١٩»، شهدنا زيادة في أنشطة الحركة في مجال الاتصالات، وتوعية الجمهور، وحشد الموارد، مما يدل على القيمة المضافة لهوية الحركة في أوقات الأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نطاق هذه الأزمة - انطلاقاً من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي - يمثل فرصة فريدة للحركة لبيان قيمتها المضافة بوصفها شبكة عالمية لديها القدرة على العمل محلياً.

ويمكن أن تركز المناقشات الاستكشافية لاجتماع مجلس المندوبين في سنة ٢٠٢١ على «الاستثمار في الاتصالات: بلا خطر وبعوائد كبيرة» وأن تعمل على تحديد الطريقة التي يمكن بها لمكونات الحركة أن تعمل معاً لحماية علامتنا وتعزيزها والترويج لها. ويمكن أن تمثل هذه الفترة أيضاً وقتاً مناسباً لتحديد أفضل السبل لتعزيز قوة شبكتنا، وتحسين قدرتنا على استباق المخاطر المتعلقة بالسمعة والتخفيف منها ومواجهتها، ودعم جهودنا في مجال جمع التبرعات لتقديم خدمات أفضل إلى من هم في أشد الحاجة إليها. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى إنشاء حيز إنساني موثوق ومحمي في عالم الرقمنة والبيانات.

وللاستفادة من اعتماد مبادئ حشد الموارد على نطاق الحركة في سنة ٢٠١٧، وبهدف تعظيم إمكانات جمع التبرعات للحركة، سيتم أيضاً دراسة إمكانية وضع إطار لرصد هذه المبادئ، إلى جانب مجموعة من إجراءات التشغيل الموحدة لتوجيه استخدام المركز الافتراضي لجمع التبرعات.

وستواصل الحركة أيضاً تعزيز نهجها إزاء التنوع والاحتواء والبحث عن أفضل السبل لتحويل مكان العمل إلى مكان يشمل الجميع، ووضع برامج تشمل الجميع، ومعالجة قضايا العنصرية والتمييز. وسيمثل اجتماع مجلس المندوبين لسنة ٢٠٢١ فرصة لتعزيز الاتساق في نهجنا إزاء هذه القضايا، ولدراسة الطريقة التي يمكن بها للحركة أن تعمل بشكل متأزر، وتعزيز إمكاناتنا القيادية وتقديم القدوة في هذا المجال الحيوي.

وأخيراً، تمثل جوائز الحركة دائماً فرصة لتكريم متطوعي حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وموظفيها على إنجازاتهم البارزة. ومن المتوقع أن يُنشئ مجلس المندوبين ميدالية جديدة في الحركة خاصة بإعادة الروابط العائلية، بما يتماشى مع القرار الذي اعتمده سنة ٢٠١٩. ويجري أيضاً إصلاح لائحة ميدالية هنري دونان وجائزة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلام والإنسانية.

الاستمرارية

إن الحفاظ على الاستمرارية بين دورات الاجتماعات الدستورية يشكل جزءاً كبيراً من نجاحها. وبينما يرتبط العديد من المواضيع «الجديدة» المبينة أعلاه بنتائج سنة ٢٠١٩ وما قبلها، سيجري أيضاً تناول العديد من مجالات المتابعة من خلال التقارير المرورية. والغرض من هذه التقارير المرورية هو تسليط الضوء على الإنجازات والتحديات والخطوات المقبلة فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي طرحت في اجتماع مجلس المندوبين السابق. وفي سنة ٢٠٢١، يمكننا أن نتوقع تقارير عن مواضيع تشمل، بين جملة أمور، التزامات الحركة بأسرها من أجل إشراك المجتمعات المحلية والخضوع للمحاسبة؛ ونهج الحركة لتعزيز الأساس القانوني والدستوري للجمعيات الوطنية والأطر التكميلية؛ وتعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي؛ وسياسة الحركة بشأن الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

التمهيد للمؤتمر الدولي الرابع والثلاثين صياغة جدول الأعمال

يمثل اجتماع مجلس المندوبين لسنة ٢٠٢١ معلماً رئيسياً من معالم التحضير للمؤتمر الدولي الرابع والثلاثين لسنة ٢٠٢٣. ويمثل وقتاً يمكن فيه للحركة أن تجتمع لتصور وتحديد وصياغة أفكار حول أكثر القضايا إلحاحاً التي ستعرض على المؤتمر الدولي القادم. كما يمثل فرصة للنظر في التزاماتنا السابقة وتسلط الضوء على التقدم الذي حققناه في مجال التنفيذ حتى الآن، سواء في ما يتعلق بالقرارات أو التعهدات أو المناقشات. يمثل هذا الاجتماع فرصة لإنعاش عزمنا الجماعي والفردى على الوفاء بالتزاماتنا وتجسيدها خلال العامين المقبلين حتى انعقاد المؤتمر الدولي وما بعده. ويمثل هذا المعلم أيضاً فرصة للتفكير في كيفية تواصلنا مع الشركاء والعمليات خارج نطاق الحركة - «واقعا الخارجي» - وكيفية تسخير قوة علاقاتنا الخارجية وامكانياتها للوفاء بالتزاماتنا. وتنتظر اللجنة الدائمة، بالتعاون مع اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بوصفهما المنظمين، في أفضل سبل تشجيع المناقشات والبحث تمهيدا لعقد المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين، وذلك على هامش أعمال مجلس المندوبين - أو أثناء جلساته. نرجوكم مواصلة التفكير في هذا الموضوع وعدم التردد في الاتصال بنا من أجل تبادل الأفكار أو الاقتراحات بشأن الشكل والمضمون!

الجدول الزمني المقترح

سيُوضع جدول أعمال اجتماع مجلس المندوبين ومضمونه عبر عملية تفاعلية للصياغة والتشاور. وبالإضافة إلى فرص المشاركة المكرسة، ستُدمج المشاورات مع الجمعيات الوطنية في الاجتماعات العالمية والإقليمية والمواضيعية المقبلة ذات الصلة. وسيجري تبادل المزيد من التفاصيل بشأن هذه الفرص في حينه. وفي تلك الأثناء، يرجى الإحاطة بالمعلم الرئيسية المبينة في الجدول التالي.

أهم المعالم	التواريخ
آخر مهلة لتقديم تعليقاتكم على المذكرة	٢٨ فبراير ٢٠٢١
مشاطرة عناصر مشاريع القرارات	نهاية مارس ٢٠٢١
آخر مهلة لتقديم التعليقات على عناصر مشاريع القرارات	نهاية أبريل ٢٠٢١
مشاطرة رسالة الدعوة وجدول الأعمال المؤقت	يونيو ٢٠٢١
مشاطرة مشاريع القرارات الأولية (مصحوبة بالتقارير الأساسية) لأغراض التشاور	يونيو ٢٠٢١
آخر مهلة لتقديم التعليقات على مشاريع القرارات الأولية وجدول الأعمال المؤقت	أغسطس ٢٠٢١
إرسال الوثائق الرسمية (بما في ذلك مشاريع القرارات الرسمية)	أكتوبر ٢٠٢١
انعقاد اجتماع مجلس المندوبين لسنة ٢٠٢١!	ديسمبر ٢٠٢١ (تحدد التواريخ الفعلية لاحقاً)

يرجى تقديم تعليقاتكم!

حان الوقت الآن للتفكير في المواضيع الواردة في هذه المذكرة المفاهيمية، وتبادل ملاحظاتكم وتسليط الضوء على أي أولويات قد تكون قد أغفلت ونحن نبدأ في صياغة جدول أعمال مجلس المندوبين خلال الأشهر المقبلة. تذكروا أن على الحركة أن تغتتم هذه الفرصة للالتقاء واتخاذ إجراءات تعاونية ورسم مشهد السنوات القادمة. لذا، نود أن نستمع إلى آراء جميع مكونات الحركة، وخاصة الجمعيات الوطنية، بخصوص كيفية إعداد جدول الأعمال المهم هذا!

ونحن نعول على المشاركة النشطة لكل الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية لضمان مراعاة جدول أعمال مجلس المندوبين للحقائق الإنسانية في الميدان.

وللاستفادة من الأفكار المعروضة في هذه المذكرة المفاهيمية وضمان وضع جدول أعمال مركز و متماسك، نرجو منكم شاكرين إرسال أهم مسألتين أو ثلاث مسائل ذات أولوية ترون أن يتناولها مجلس المندوبين في سنة ٢٠٢١. وسيجري النظر في تعليقاتكم عند إعداد جدول الأعمال المؤقت لمجلس المندوبين الذي سيرسل إليكم مع الدعوة الرسمية في يونيو ٢٠٢١.

اتصلوا بنا

أرسلوا تعليقاتكم إلى المنظمين على العنوان التالي: conferences@rcrcconference.org في غضون مهلة لا تتجاوز ٢٨ فبراير ٢٠٢١.

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن الاجتماعات السابقة لمجلس المندوبين والاجتماعات الدستورية بشكل عام، يرجى الاطلاع على الموقع التالي: www.rcrcconference.org.